

Distr.: General
26 June 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

اللجنة الخامسة

البندين 139 و 140 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

تخطيط البرامج

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على التوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

بيان مقدّم من الأمين العام بموجب المادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة

مقدمة

1 - اعتمدت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستها السابعة عشرة المعقودة في 14 حزيران/يونيه 2024، مشروع تقريرها عن البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 (E/AC.51/2024/L.4/Add.7). وكان معروضا على اللجنة بيان بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على الفقرة 20 من التقرير بشأن البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/AC.51/2024/7). ويرد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة والستين في الوثيقة A/79/16.

2 - وبموجب أحكام الفقرة 20 من التقرير بشأن البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 (E/AC.51/2024/L.4/Add.7)، أوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن توافق الجمعية العامة على إدراج فقرة جديدة 9-85 (ك) تنص على ما يلي:

الدفع قدما بجهود وضع خطة استجابة محددة تهدف إلى معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة على نحو أفضل وتيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة وتقديم الدعم المنسق والشامل للبلدان المتوسطة الدخل على أساس تحدياتها المحددة واحتياجاتها المتنوعة.

3 - وترى الأمانة العامة أن التعديل القاضي بإدراج فقرة جديدة 9-85 (ك) في البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 يشكل تفسير اللجنة المتعلق بتفعيل الفقرة 31 من قرار الجمعية العامة 162/78 لإنفاذ القصد التشريعي لذلك القرار.

* A/79/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

120724 120724 24-11610 (A)



4 - ومن أجل تنفيذ الاستراتيجية الإضافية الواردة في الفقرة الجديدة 9-85 (ك)، يلزم توفير موارد إضافية في إطار الباب 9، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، ابتداء من عام 2025.

5 - والبلدان المتوسطة الدخل هي تلك التي يتراوح متوسط دخل الفرد فيها بين المستويين المستخدمين لتعريف البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل، وفقا لعتبتين يحددهما البنك الدولي. وتتألف المجموعة، اعتبارا من 1 تموز/يوليه 2023، من 108 بلداً يتراوح نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها بين 1 136 دولارا و 13 845 دولارا. وتمثل البلدان المتوسطة الدخل معا حوالي 30 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في العالم وتضم 75 في المائة من سكان العالم، بما في ذلك 60 في المائة من فقراء العالم. ويتداخل تصنيف البلدان المتوسطة الدخل مع مجموعات البلدان الأخرى. ففي الوقت الحالي، يُصنّف 22 بلداً من أقل البلدان نمواً و 20 بلداً من البلدان النامية غير الساحلية و 27 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في عداد البلدان المتوسطة الدخل. وكما يتبين من هذا الوصف، هناك قدر كبير من عدم التجانس بين البلدان المتوسطة الدخل.

6 - ووفقا للفقرة الجديدة 9-85 (ك)، يتطلب وضع خطة استجابة تأخذ في الاعتبار النطاق الكامل للتحديات المحددة والاحتياجات المتنوعة المطروحة فيما يخص البلدان المتوسطة الدخل الاضطلاع بعملية مفصلة ومعقدة، تشمل إجراء مشاورات ومناقشات مع مختلف أصحاب المصلحة والخبراء في مختلف المناطق وعلى صعيد مختلف أبعاد التنمية المستدامة. وسوف يتطلب ذلك رصد قدرات لإجراء عملية مسح أكثر تطورا وتعقيدا، تكمل العمل المنجز في الدراسات الاستقصائية للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، والمقدم في التقارير الأخيرة، بما في ذلك تقرير الأمين العام عن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل (A/78/224). وعلى الصعيد الداخلي في منظومة الأمم المتحدة، سيلزم التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة المعنية على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري، ولا سيما مع مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان المتوسطة الدخل.

7 - وسيتعين أيضا الاتصال والتنسيق مع الشركاء الوطنيين المعنيين في أكثر من مائة بلد متوسط الدخل لجمع المعلومات. ومن أجل فهم الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة والتحديات المحددة والاحتياجات المتنوعة المطروحة فيما يخص مختلف البلدان المتوسطة الدخل، يلزم إجراء تحليل أكثر تفصيلا وتعمقا لهذه البلدان (بالإضافة إلى ما تقوم به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حاليا) على أساس متسق. ويتعين أن تستند خطة الاستجابة نفسها إلى قاعدة المعارف هذه، باستخلاص تحديات محددة واحتياجات متنوعة، إلى جانب الإجراءات المنسقة اللازمة للتصدي لها، مع مراعاة سياق التنمية المستدامة المتطور باستمرار للبلدان المتوسطة الدخل.

8 - وستشمل الاحتياجات الإضافية التي ستنشأ الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف في إطار الباب 9، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، على النحو المفصل أدناه.

9 - ومن المقدر أن تكون هناك حاجة إلى ثلاث وظائف إضافية ممولة من الميزانية العادية (1 ف-4 و 1 ف-3 و 1 ف-2) في إطار البرنامج الفرعي 6، التحليلات والسياسات الاقتصادية، للقيام بالمهام التالية:

- (أ) موظف للشؤون الاقتصادية (ف-4) للاضطلاع بالمسؤوليات التالية:
- 1' وضع خطة الاستجابة على مستوى المنظومة ككل وإدارة تنفيذها من خلال تخطيط وتنظيم اجتماعات أصحاب المصلحة المعنيين؛
- 2' تحديد المشاركين المعنيين والتواصل معهم، وجمع قوائم المشاريع والمذكرات المفاهيمية، وإنتاج عروض هادفة وتقديمها في الاجتماعات، وضمان خطة تنفيذ القرارات الصادرة عن الاجتماعات وتنسيق عملية وضعها؛
- 3' تنظيم وإعداد النواتج المكتوبة، مثل مشاريع مذكرات المعلومات الأساسية، وفروع التقارير والدراسات، والمدخلات في المنشورات المتعلقة بالتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل؛
- 4' تخطيط وتنظيم وتوفير خدمات هامة لاجتماعات أفرقة الخبراء والمؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل في جملة اجتماعات أخرى، بما يشمل تحديد واختيار المشاركين ووضع وثائق المعلومات الأساسية وإعداد التقارير والوثائق والتوصيات المتعلقة بالسياسات والإحاطات التحليلية استناداً إلى نتائج هذه الاجتماعات؛
- (ب) محلل بيانات (ف-3) للاضطلاع بالمسؤوليات التالية:
- 1' إجراء البحوث والتحليلات وعرض المعلومات المجمعّة من مصادر متنوعة، وجمع وتحليل البيانات لتحديد الاتجاهات أو الأنماط وتقديم رؤى معمقة من خلال الرسوم البيانية والمخططات التنظيمية والجدول والتقارير باستخدام أساليب العرض البصري للبيانات، وذلك للتمكين من الاستناد إلى البيانات في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات وتقديم العروض وإعداد التقارير؛
- 2' وضع وتنفيذ قواعد بيانات، ونظم لجمع البيانات، وتحليلات البيانات وغيرها من الاستراتيجيات التي تحقق الكفاءة والجودة الإحصائية على الوجه الأمثل باستخدام البيانات الواردة من البلدان المتوسطة الدخل؛
- 3' تحديد وتحليل وتفسير الاتجاهات أو الأنماط، باستخدام تقنيات التعلم الآلي الأساسية والأساليب الإحصائية لتحديد السمات والمتغيرات ذات الصلة في مصادر المعلومات والبيانات المهيكلة وغير المهيكلة في جملة مصادر منها البيانات الضخمة؛
- (ج) موظف معاون للشؤون الاقتصادية (ف-2) للاضطلاع بالمسؤوليات التالية:
- 1' تقديم الدعم الفني للاجتماعات الاستشارية وغيرها من الاجتماعات والمؤتمرات المتعلقة بالتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، بما يشمل اقتراح مواضيع جداول الأعمال، وتحديد المشاركين، وإعداد الوثائق والعروض ضمن جملة مسؤوليات أخرى؛
- 2' تنسيق تنظيم وخدمة اجتماعات أفرقة الخبراء والمشاورات الإقليمية، بما يشمل الترتيبات اللوجستية والإدارية.

10 - وسيطلب من الخبراء الاستشاريين صياغة دراسة المعلومات الأساسية عن التحديات والاحتياجات المترابطة للتنمية المستدامة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل، وتقديم خيارات في مجال السياسات العامة

لهذه البلدان، واستخلاص تحديات محددة واحتياجات متنوعة إلى جانب الإجراءات المنسقة اللازمة للتصدي لها، مع مراعاة سياق التنمية المستدامة المتطور باستمرار للبلدان المتوسطة الدخل؛ وصياغة دراسة المعلومات الأساسية وإجراء تحليلات للبيانات بشأن القضايا والتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل.

11 - وستكون هناك حاجة إلى خبراء من ذوي الخبرة التقنية وإلى اعتمادات لتغطية تكاليف سفر الخبراء الوطنيين لإجراء مشاورات إقليمية وعالمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

12 - وسيلزم تحت بند سفر الموظفين توفير خدمات السفر لموظف واحد لتقديم الدعم الفني لكل من المشاورات الإقليمية الثلاث.

13 - وسيلزم توفير خدمات تعاقدية لأدوات خاصة بقاعدة بيانات أو أدوات للبرمجة من أجل رصد حالة التنمية في البلدان المتوسطة الدخل باستمرار، وسيطلب إجراء تحليل للاقتصاد الكلي على الصعيدين الإقليمي والقطري توفر إمكانية الوصول إلى خدمات البيانات التي توفر بيانات اقتصادية موثوقة ومستكملة وشاملة بوتيرة مرتفعة (تشمل الحسابات القومية الفصلية، والقطاع الحكومي، وسوق العمل، وبيانات الاستثمار)؛ وخدمات الحوسبة الشخصية الأساسية والتطبيقات المؤسسية الأساسية للوظائف الجديدة المقترحة.

14 - وسيتعين توفير اللوازم والمواد لتغطية تكاليف القرطاسيات واللوازم المكتبية للوظائف الجديدة المقترحة.

15 - وسيغطي بند الأثاث والمعدات اقتناء معدات التشغيل الآلي للمكاتب ومعدات الاتصالات وأثاث المكاتب للوظائف الجديدة المقترحة.

الآثار المترتبة في الميزانية

16 - ترد في الجدول 1 تفاصيل الاحتياجات الإضافية لعامي 2025 و 2026 وما بعد ذلك.

الجدول 1

الاحتياجات الإضافية من الموارد في إطار الباب 9، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بدولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	2025	2026 وما بعد ذلك
الوظائف (1 ف-4 و 1 ف-3 و 1 ف-2) ^(أ)	317 900	550 200
الخبراء الاستشاريون	60 000	60 000
الخبراء	60 000	60 000
سفر الموظفين	17 000	17 000
الخدمات التعاقدية	35 700	35 700
اللوازم والمواد	600	600
الأثاث والمعدات	11 400	-
المجموع	502 600	723 500

(أ) تقدر تكلفة الوظائف الجديدة بنسبة 50 في المائة تماشياً مع المنهجية الحالية.

17 - وتبلغ الآثار المترتبة في الميزانية لعام 2025 ما مقداره 502 600 دولار في إطار الباب 9، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، على النحو المبين في الجدول 2.

الجدول 2

الاحتياجات الإضافية من الموارد (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بدولارات الولايات المتحدة)

باب الميزانية	2025
الباب 9، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	502 600
الباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	32 400
المجموع	535 000

18 - وسيلزم في عام 2025 توفير احتياجات إضافية تبلغ 502 600 دولار في إطار الباب 9، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ و 32 400 دولار في إطار الباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

19 - ولم يُرصد أي اعتماد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 لتنفيذ الأنشطة المطلوبة بموجب الفقرة الجديدة 9-85 (ك). ولا يمكن في هذه المرحلة تحديد ما يرد في الأبواب ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 من أنشطة يمكن إنهاؤها أو إرجاؤها أو تقليصها أو تعديلها. ومن ثم من الضروري توفير الموارد الإضافية من خلال رصد اعتماد إضافي لعام 2025.

الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

20 - إذا قررت الجمعية العامة تأييد استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 مع إدراج الفقرة الجديدة 9-85 (ك)، فستنشأ احتياجات إضافية من الموارد بمبلغ 502 600 دولار في إطار الباب 9، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025.

21 - وسيطلب إلى الجمعية العامة الموافقة على رصد اعتماد إضافي لعام 2025 بمبلغ 502 600 دولار في إطار الباب 9، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قد يُحمل بناءً على ذلك على حساب صندوق الطوارئ.

22 - وسيطلب إلى الجمعية العامة أيضاً الموافقة على إنشاء ثلاث وظائف (1 ف-4 و 1 ف-3 و 1 ف-2)، ابتداءً من عام 2025، في إطار الباب 9، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

23 - وستنشأ احتياجات إضافية من الموارد بمبلغ 32 400 دولار في إطار الباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، وستتطلب أن ترصد الجمعية العامة اعتماداً إضافياً تقابله زيادة مماثلة قدرها 32 400 دولار في إطار باب الإيرادات 1، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.